جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

التجارة الخارجية واثر القطاع الزراعي في البلدان النامية

بحث تقدم به الطالب
(جعفر سعيد الشيباوي)

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد

اشراف
د. عبد العظيم الشكري

1438هـ **2017م**

بسم الله الرحمن الرحيم

((انما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور))

صدق الله العلي العظيم

فاطر/28

الاهداء

ابي وامي

كل الكلمات لا تفي حقكم

استاذي

يا من غرست في قلبي العلم والحب والعطاء

الشكر والتقدير

كل الكلمات عاجزة امام عطاءكم الكبير خلال مدة الدراسة فألف شكراً لروحكم وقلبكم المعطاء

اولاً: أهمية البحث:

ترتبط التجارة الخارجية إرتباطاً مباشراً مع تطور ونمو الدول جميعها ومنها النامية التي ترتكز بشكل محوري على الزراعة وواقعاً أنها عامل مساعد لتطور اي بلد من البلدان ولكن ذهبت أهمية الزراعة في البلدان النامية كونها القاعدة العامة لأغلب سكانها ومن هنا تتضح البحث الذي نحن بصدده.

ثانياً: مشكلة البحث:

تقع الاذهان على اشكاليات تكون نقطة انطلاق الباحث في حلها ومنها نجد اشكاليه في مسألة التجارة الخارجية وما تتركة من أثر على القطاع الزراعي في الدول النامية وقد نجد تداخل في هذة المسأله بين السياسة الخاصة بكل دولة تجارتها وسأركز دراستي على العراق كونة يقع تحت تسمية الدول النامية .

ثالثاً: فرضية البحث:

إن مشكلة البحث تكمن في دور التجارة الخارجية واثر القطاع الزراعي على البلدان النامية ذات الاعتماد على الخزين النفطي ومنها العراق أذ أن الصادر الزراعي يقلل الاعتماد على الجانب النفطي وهذا يؤدي الى نمو إقتصادي وفق هذه الفرضية سألج في دور التجارة الخارجية وعلاقته بالجوانب الزراعية للدول النامية .

خامساً: هدف البحث:

نروم في هذا البحث معرفة أثر التجارة الخارجية في البلدان النامية – العراق – وأثرها في أقتصاد العراق من خلال نظام الصادر والوارد .

سادساً: هيكلية البحث:

سنتحدث في بحثنا هذا على قسمين هو الاول النظري والثاني الجانب العملي للبحث متحدثاً عن التجارة الخارجية من جهة والدول النامية والزراعة رابطاً بين هذه العنوانات المحورية في البحث من جهة اخرى.

الـجا نـب الـنـظري

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية ودور السياسة الزراعية فيها

المبحث الثاني : القطاع الزراعي في العراق اهميته وتأثير العراق فيه

اولاً: مقدمة عن ماهية الزراعة.

تعتبر الزراعة اداة تنمية حيوية لتحقيق احد الاهداف الانمائية للالفية الجديدة وهو الهدف الخاص لتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المرقع والجوع الى النصف بحلول عام 2015 اذ يتطلب التغلب على الفقر الواسع الانتشار في اسيا التصدي للتباينات في الدخل الاخذه في التوسع في ما بين المناطق الريفية والمناطق الحظرية فما زالت بلدان اسيا ذات الاقتصاد سريع النمو بما يزيد على (600) مليون شخص يعيشون في فقر مرقع وعلى الرغم من الهجرة الواسعة من الريف الى المدن والمناطق الحظرية سيضل الفقر في المناطق الريفية مهيمناً لعدة عقود قادمة من السنوات ولهذا السبب يركز تقرير ((التنمية في العالم)) على كيفية تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل لاعتماد الزراعة ذات الاستخدام المكثف للايدي العاملة والمنتجات الزراعية عالية القيمة المرتبطة بالقطاع الديناميكي غير الزراعي في المناطق الريفية. [1]

ثانياً: دور التجارة الخارجية في البلدان النامية.

تلعب التجارة الخارجية دوراً بارزاً في نقل المنجزات العلمية والتغيرات الاجتماعية والتطور الاقتصادي من الاقطار المتقدمة الى اقطار اخرى نامية وبالتالي انتشارها في انحاء العالم .

---

[1]- تقرير عن التنمية في العالم ، الزراعة من اجل التنمية ، 2008 ، ص 5.

وبالرغم من التجارة التي تكن في يوم من الايام متحررة من القيود الكمركية فان معظم الدول النامية كانت دائماً في انتاج السلع الاولية وتصديرها بينما تخصص البلدان المتقدمة في انتاج السلع الصناعية وهذا نمط التبادل الذي نشأ بين هاتين المجموعتين من الدول. وان احد الملامح المهمة للتجارة العالمية على مر العقود الثلاثة الماضية هو المشاركة المتزايدة من قبل الدول النامية اذ انمت صادراتها السلعية خلال الفترة 1970-1999.[1]

ثالثاً: الدول النامية وضعف معدلات الانتاج.

ان بقاء معظم البلدان النامية غارقة في حلقات التخلف والفقر هو ضعف وسائل التنمية والتطور الاقتصادي وتردي معدلات الانتاج وتخلف عملات التبادل التجاري الخارجي وانعدام عوامل التراكم المالي وبقاء البعض تحت وطأة الديون الخارجية حين تتملك معظم هذه الدول قوة عمل فعالة تبحث عن فرص غير متوفرة داخل دولها تضطر للهجرة الى الدول المتقدمة للبحث عنها مستفيدة من مؤهلاتها وخبراتها وبذلك تخسر هذه الدول خبرة كفاءاتها البشرية الضرورية لعملية التنمية اللازمة لدولها [2]

1 - يلمظ الجيوز ، الدول النامية والتجارة العالمية الآراء والافق المستقبلية ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ط1، 2008 ، ص41 .

2 – محمد رغبي الشافعي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 39 .

كما ان من ضمن الإشكاليات التي تعاني منها البلدان النامية ما يأتي :-

1. سوء توزيع الثروة والدخل الشخصي .
2. عجز الدولة في التخطيط والتنمية .
3. الاخفاق الكبير في تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء .
4. ثقل كاهن المديونية الخارجية على الاقتصاديات الوطنية .
5. مشكلة الكثافة السكانية في الدول النامية .
6. ان نسبة كبيرة من الدول النامية تفتقر الى الموارد الطبيعية الأساسية لبناء صناعة وطنية تستقطب نسبة كبيرة من الأيادي العاملة لديها .
7. ان نسبة كبيرة من هذه الدول ذات اقتصاديات زراعية بحته وتعيش في بيئة زراعية بحاجة الى إصلاحات جذرية .

مما تقدم فأن لعملية التنمية دور استراتيجي في هذه البلدان اذا ما تمكنت من السيطرة على مؤهلاتها المالية والطبيعية والبشرية وسيطرت الدولة على زمام التخطيط فيها اذ ان بقاء الحال على ما هو عليه في ظل فتح الاسواق امام التجارة العالمية سيكون كافياً في كل دولة ليس لها مقومات الصمود امام المنافسة العالمية . [1]

1 – محمد رغبي الشافعي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 39 .

رابعاً : التجارة العربية.

تعد التجارة العربية من الركائز الرئيسة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية .

كما ان تطور اقتصاديات الدول العربية وتنميتها وزيادة الناتج القومي تمثل عاملاً اساسياً يساعد على تنمية التجارة العربية البينية التي تحاول الدول العربية تنميتها بصفة دائمة من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية وتنفيذ برامج لتمويل التجارة العربية والذي بدأ نشاطه بداية عام 1991 هذا بالاضافة الى انشاء مناطق التجارة العربية الحرة بين بعض الدول العربية وانتهاءاً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيل السوق العربية المشتركة .

وكان من المتوقع تحقيق مكاسب عربية ملموسة في تجارتها البينية بتأثير زيادة حجم الانتاج وتحسين النوع واتساع الاسواق ومن ثم الاستفادة بوفرات السعة وفقاً لمزاياها الانتاجية والتسويقية السلعية وبينما تتخص الدول الاخرى في انتاج السلع التي لها فيها ميزة نسبية وقدرة تسويقية وذلك بالنسبة لاسواقها الداخلية واسواق جيرانها من الدول العربية . [1]

1 - جعاطة ، احمد زبير – التجارة البينية العربية لمستلزمات الانتاج الزراعي . دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية . بغداد . 2000 – ص 15 .

والواضح ان التجارة الخارجية العربية انها لم تنمو الا قليلاً اثناء مدة البحث واثناء المدة نفسها (1994 – 1996) تطورات التجارة الخارجية العربية حيث تزايدت بمعدل سنوي بلغ نحو 9,17% كما اخذت التجارة الخارجية الزراعية ايضاً إتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو 8,3% سنوياً وكان معدل الزيادة في تجارة الواردات الزراعية هو مصدر الزيادة في التجارة حيث بلغ معدل الزايد السنوي لها حوالي 6,23% سنوياً ، في حين شكلت الوارادات الزراعية البينية حوالي 8.87% سنوياً من إجمالي الاستيرادات الزراعية الكلية ، بينما لم تنمو تجارة الصادرات الزراعية العربية سوى بمعدل 0,87% سنوياً خلال نفس المدة وشكلت الصادرات الزراعية البينية حوالي 22,4% من الصادرات الزراعية الكلية.

خامساً: السياسات الزراعية.

مجموعة من الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي وهي تمثل في نفس الوقت اسلوب ادارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية وهنالك من يعرفها بانها الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة[1] .

1 - منى رحمة ، السياسات الزراعة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص11 .

والتي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره ، وتهدف السياسة الزراعية الى تحقيق هدفين اساسين ويتضمن الهدف الاول في تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين اي تحقيق الكفائة الانتاجية القصوى للموارد الزراعية والكفائة الانتاجية هي العلاقة بين مدخلات العملية الانتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة اخرى فهي الاستخدام الامثل للمدخلات والعمالة والالات والمعدات للحصول على افضل المخرجات حيث ترتفع الكفائة الانتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد والحصول على اعلى ناتج باقل جهد اجتماعي ممكن وهذا ما يؤدي الى نمو الدول التي نحن في صددها. [1] .

ولتطور البلدان النامية من خلال الزراعة لا بد ان تتبع سياسة دقيقة ومن بين هذه السياسات الزراعية:

سياسات التوجيه الزراعي: تسود سياسات التوجيه الزراعي بشكل واضح بين الدول الرأس مالية (اوربا الغربية) وتجمع سياسيات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي ولا تتدخل الحكومات الا اذا كان التدخل

1 - منى رحمة ، مرجع سابق ، ص11-12 .

ضـروريـاً لخدمـة هـذا الهـدف ولقـد اعطـت هـذه السياسـات ثمارهـا اقتصـادياً بزيـادة الفائض الاقتصادي في الزراعة.

سياسات الاصلاح الزراعي: تمت ممارسة هذا النوع من السياسات في معظم البلدان الناميـة مـن اسـيا وافريقيـا وامريكـا الاتينيـة وبعـض الـدول الاوربيـة الاخـرى كاسـبانيا وايطاليا....الخ ، وقد كانت معظم منطلقاتها الاصـلاحية تتحدد: في توزيـع الاراضـي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.[1]

1 - فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبية ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2007 – 2008 ، ص 75 .

المبحث الثاني

القطاع الزراعي في العراق اهميته وتأثير العراق فيه

اولاً: القطاع الزراعي واهميته في العراق.

بما ان العراق احد الدول النامية والتي نسعى لمعرفة التجارة ودورها او اثرها في هذه الدول وما تقدمه التجارة لتطورها الدول النامية ، ساتحدث عن دور الزراعة في العراق اذ ان انخفاض الاهتمام بقطاع الزراعة في الدول النامية ومنها العراق منذ منتصف القرن العشرين قد اثر على تحديد دور الزراعة ومساهمتها في عملية النمو الاقتصادي بالمقابل فقد اسندت الاولوية في تحقي التنمية الى زيادة معدلات الادخار والاستثمار باعتبارها الشرط الاساسي لعملية التنمية وكذلك اعتماد التصنيع كاداة للتنمية ، ان عدم الاهتمام بالزراعة او تلك النظرة التي تقلل من شأن الزراعة لم تكن مقبولة ولا صالحة للتطبيق حيث ان اهمال الزراعة لصالح الصناعة كانت له نتائج وآثار سلبية حيث أن سلبيات هذه السياسة تفوق ايجابياتها لذلك اتجهت لالقاء متعمقة على الزراعة كقوة دافعة ومحركة للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملة خصوصاً للاقطار التي تسهم فيها الزراعة بنصيب كبير في الناتج المحلي الاجمالي ومنها العراق . لذلك ينبغي النظر الى الزراعة بأن لها دور ايجابي في التنمية وقوة دافعة للنمو الاقتصادي.[1]من حيث تقديمها مساهمات كبيرة ساهمت في عملية التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية ومجهز للفائض الاقتصادي لنمو القطاع الصناعي كفائض العمل المحول من الريف وفائض الغذاء لاطعام سكان المدن وفائض السلع المصدرة الجالبة للعملة الاجنبية وكذلك المنتجات الزراعية المستخدمة

1 - سلام منعم زامل الشمري ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، مجلة جامعة واسط / كلية الادارة واقتصاد ، 2010 ، ص 67 .

كمدخلات في عملية الصناعة بالاضافة الى ايجاد السوق لتصريف المنتجات الصناعية . أن العراق لم يكن مستثنى من الحيز ضد الريف والزراعة في خططه الانتاجية التي يركز فيها على المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية والخدمات [1].

وبالاضافة الى انخفاض الاستثمارات الموجهه نحو التنمية الزراعية بدرجة كبيرة لا تتناسب مع اهمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية وهذا بدوره ادى الى انخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي . في العراق الذي يبين مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث شكلت الزراعة نسبة 5,7% عام 2006 وهذه تعد نسبة منخفضة . ويعود سبب انخفاض القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي بسبب تأثير الحروب السابقة وتأثير البنى التحتية لها ونقص مصادر الطاقة وعدم تشغيلها بطاقتها القصوى بالاضافة الى عدم وجود صادرات لهذا القطاع .[2] .

ثانياً : التجارة الخارجية في العراق اثناء فترة الحصار.

1 - سلام منعم زامل الشمري ، مرجع سابق2010 ، ص 67 .

2 - سلام منعم زامل الشمري ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، مصدر سابق ، ص 67 .

ابتداء من آب عام 1990 فرض الحصار الاقتصادي على العراق مما أدى الى تقيد الصادرات والواردات على كافة السلع ومنها السلع الزراعية واصبح واقع الحال التصدير هو في جزئه الكبير مقيد بقرارات مجلس الامن مما نتج عن ذلك توقف الجزء الاعظم من الصادرات والواردات وبعد توقيع مذكرة التفاهم عام 1996 اصبح استيراد المواد الغذائية مرتبطاً بالبطاقة التموينية مما أدى الى أن تلجأ الدولة الى رفع كل الرسوم المفروضة على استيراد السلع بشكل عام والغذائية بشكل خاص (اي تشجيع القطاع الخاص) من خلال تحفيز الموردين لادخال اكبر قدر من السلع الغذائية لمواجهة الطلب المحلي عليها .

وان سياسة الحصار حددت معالم واهداف سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية ضمن التوجهات الاتية :

1. التوسع في الانتاج وزيادة التنوع النسبي للنمط الانتاجي بما يحقق الاكتفاء الذاتي اولاً والعمل على تحقيق فائض انتاجي لتنمية حركة التصدير لتنويع المصادر التي تحقق الموارد المالية للقطر [1] .
2. اعتماد صيغة البرامج الوطنية لتطوير زراعة المحاصيل الاستراتيجية وكذلك المنتجات الحيوانية (مثل برنامج اعادة تأهيل قطاع الدواجن) الذي حقق نجاحاً

1 - د. احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعية في العراق رسالة في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(13) السنة الخامسة ، 2007 ، ص17 .

ملموساً لزيادة الانتاج لقطاع الدواجن بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض للتصدير وتقليل الاعتماد على الاستيرادات .

3. توجه البحوث العلمية الزراعية باتجاه ادخال محاصيل زراعية جديدة لتغطية حاجة الصناعات العراقية من المواد الاولية التي كانت ولا تزال مستورداً لهذه المواد والعمل على استيراد مستلزمات الانتاج بدل من السلع الاستهلاكية بهدف تطوير الانتاج وتنمية القدرة على منافسة اصحاب الخبرات في الاسواق العالمية .

4. بناء اسطول نقل حديث بضمنه الشاحنات المبردة والمجمدة لنقل السلع السريعة التلف لتوفير السلع في كل مكان وزمان وعدم تسويقها بأسعار عالية .[1]

اذ اعطت مؤشرات أداء القطاع الزراعي انطباعاً حقيقاً عن تراجع أداء هذا القطاع وهو ما يعني أن ثمة مشكلة تواجه هذا القطاع .[2] .

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بتاريخ 1996/5/20 بدأت صادرات العراق بالتدفق الى الخارج والتي كان أغلبها الصادرات النفطية حيث أن النفط المصدر الوحيد الممول لاستيرادات القطر ومنها حاجات اساسية كالغذاء والدواء ومستلزمات انسانية اخرى ولا يخفى أن هناك بعض العراقيل كانت تعيق تنفيذ العقود المبرمة لتنفيذ هذه

1 - د. احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعية في العراق رسالة في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(13) السنة الخامسة ، 2007 ، ص17 .

2 - بثينة حسين سلمان ، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص5 .

الاتفاقية بين العراق والامم المتحدة منها أن الواردات عن طريق هذه المذكرة اصبحت تشكل معظم واردات القطر منذ تاريخ البدء بتطبيقها وان ما يتم استيراده لا يغطي الا جزء يسير من حاجات العراق الفعلية أضافة الى طبيعة مذكرة التفاهم المرتبطة بفترة ست اشهر لتطبيق كل مرحلة مما لا يساعد على التخطيط بعيد او متوسط المدى [1].

حيث هذا الضعف في النمو كانت له قواعد سلبية اثرت عليه ولم تمكنه من التطور ومن هذه المعوقات مشكلة المياه اذ ان وفق المنطق الاقتصادي تعد الموارد المائية المستخدمة في ارواء الاراضي الزراعية سلعة وسيطة للانتاج لذا فأن الطلب عليها يعد طلباً مشتقاص تحدده قيمة المنتجات الزراعية تروى الاراضي الزراعية في العراق من نهري دجلة والفرات وشط العرب وتسهم في أرواء ما يقدر بـ (5,5) مليون هيكتار اي ما يعادل نسبة 50,2% من مجموع الاراضي المستخدمة للزراعة .

لقد سعى العراق الى الاستغلال الكفؤ والسليم للموارد الاقتصادية وفي كافة القطاعات بما فيها القطاع الزراعي وذلك باعتماد الخطط والمناهج الاستثمارية ، عبر استخدام الاراضي الصالحة للزراعة وانشاء المشاريع المائية الستراتيجية كالدور والخزانات والمبازل بما يضمن الاستثمار الصحيح والكفؤ لعنصر المياه ، ان التوسع في النشاط الزراعي يتطلب توفير عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الفائض المائي

1 - علاء هاشم البدران ، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق ، وزارة التخطيط ، 2009 ، ص2 .

(المعروض المائي مطروح منه الاستخدام المائي الكلي) الذي يضمن التدفق المائي المستمر للاراضي الزراعية ويبين حجم الخزين المائي فنهر دجلة والفرات للمدة (2007–2009) يتضح ان حجم الخزين اخذ بالتراجع أذ بلغ عام 2007 (74,4) مليار م3 تراجع بشكل ملحوظ في عام 2008 ليصل الى (57,1) مليار م3 واستقر في انخفاضه عند (51) مليار م3 . أن انخفاض الخزين الستراتيجي لمياه العراق لابد وان يؤثر وبشكل مباشر في تراجع اداء القطاع الزراعي وفي ذات الوقت لابد ان يكون لهذا المنخفض في المخزون المائي الذي يضعف الزراعة في العراق مما يؤدي الى ضعف عام في خلايا النمو .(1)

نتائج وتوصيات

1 - بثينة حسيب سلمان ، مرجع سابق ، ص5 .

بعد الانتهاء من البحث الذي بين ايديكم قد توصلت الى بعض النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج:

1 – اعتماد الدول النامية على الخزين النفطي دون الانتباه او الرجوع الى الزراعة وكيفية تعطيرها بالتجارة .

2 – عدم استعمال المزارعين في الدول النامية البذور الجيدة مما ادى الى ضعف في نوعية المحاصيل ادى ذلك الى الاعتماد على استيراد هذه المحاصيل من استراليا وهذا ما جرى في العراق قبل عام 2003 .

3 – الواقع السياسي في العراق اثر في النمو الاقتصادي سلباً.

ثانياً: التوصيات :

1 – مراجعة الدول النامية لسياساتها من خلال تطوير الجانب الزراعي واعتماده في تنمية اقتصاد البلد في ضوء ربطه بالتجارة الخارجية .

2 – على وزارة الزراعة القيام بندوات تثقيفية ودورها في تنمية التفكير الايجابي لدى المزارع بغية تحقيق النتائج التي نروم الوصول اليها .

3 – على الحكومة العراقي اتباع سياسة زراعية جديدة من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والخروج من الازمات الناتجة عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي يعتمد عليه الاقتصاد .

المصادر والمراجع

1. بثينة حسين سلمان ، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، 2006 .

2. تقرير عن التنمية في العالم ، الزراعة من اجل التنمية ، 2008 .

3. جعاطة ، احمد زبير – التجارة البينية العربية لمستلزمات الانتاج الزراعي دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية . بغداد . 2000 .

4. د. احمد عمر الراوي ، مستقبل القطاع الزراعية في العراق رسالة في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد(13) السنة الخامسة ، 2007 .

5. سلام منعم زامل الشمري ، التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ، مجلة جامعة واسط / كلية الادارة واقتصاد ، 2010 .

6. علاء هاشم البدران ، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق ، وزارة التخطيط ، 2009 .

7. فوزية غربي ، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتعبية ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، جامعة قسنطينة ، 2007 – 2008 .

8. منى رحمة ، السياسات الزراعة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 .

9. يلمظ الجيوز ، الدول النامية والتجارة العالمية ، الآراء والافق المستقبلية ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2008 .